الباب الخامس
حلول مقترحة

obeikandl.com

obeikandl.com

محاور الرؤية الخاصة بالسدود الأثيوبية :

- الحوار مع أثيوبيا حول مخطط السدود كلها وليس سدا واحدا فقط وآثارها السلبية علي دولتي المصب 0

- طرح بدائل فنية للسدود الأثيوبية الضخمة لا تسبب أضرار مؤثرة علي دولتي المصب0

- مقاطعة مصر والسودان للسدود وعدم المشاركة فيها0

- التواصل مع المجتمع الدولي خاصة الجهات المشاركة في تمويل أو تنفيذ هذه السدود والقوي السياسية حول أثار هذه السدود السلبية0

كما ان الاتفاقية الاطارية لمبادرة حوض النيل في شكلها الحالي لا يمكن لمصر توقيعها لنواقصها العديدة، لا تعفي هذه الاتفاقية دول المنبع من التزاماتهم القانونية في الاتفاقيات القائمة نحو مصر والسودان، الاتفاقية الاطارية في وضعها الحالي بدون مشاركة مصر والسودان تفقد معظم مميزاتها لدول المنبع لأنها لا تحقق لهم التحلل من الاتفاقيات القديمة القائمة مع كل من مصر والسودان ولا تحقق لهم الا مكاسب سياسية محلية محدودة0

أيضاً الدول التي وقعت الاتفاقية الاطارية منهم خمسة في الهضبة الاستوائية يجمعهم بالفعل تجمع دول شرق أفريقي ا ولن تضيف لهم

جديد، وهناك أيضا تجمع مماثل لدول بحيرة فكتوريا ليس له تأثير بالرغم من مرور سنوات طويلة علي انشائه والدولة السادسة التي وقعت علي الاتفاقية الاطارية هي أثيوبيا التي لا تشترك مع الدول الاستوائية في الحوض المائي بل تقع هي واريتريا في منبع الحوض الشرقي لنهر النيل وليس بينها وبين بقية دول المنبع الأخري أي قواسم مشتركة داخل الحوض 0

من صالح دول المنبع قبل دولتي المصب العودة إلي مائدة المفاوضات للاتفاق حول النقاط المعلقة في الاتفاقية الاطارية والعودة العادلة لن تأتي إلا بالاتفاق أولاً بين دول الحوض علي تجميد الاتفاقية لفترة زمنية معقولة يتم الاتفاق عليها يتم خلالها العودة إلي التفاوض الجاد في حالة رفض دول المنبع العودة للمفاوضات الجادة فانني أري أن تقوم مصر بالتنسيق والمشاركة مع السودان لاغلاق ملف الاتفاقية الاطارية نهائياً وعدم الالتفات الي أي مناقشات حولها وفي حالة العودة إلي المفاوضات فانني أري أنه هناك عدة مرتكزات للتفاوض تشمل مايلي: -

1- من حق جميع دول الحوض استغلال مياه النهر للتنمية الاقتصادية لمجتمعاتهم0

2- الوضع المائي في دولتي المصب حرج جداً بل أن العديد من الاحتياجات المائية الحالية في مصر لا يتم الايفاء بها حالياً0

3- أن مبدأ عدم الاضرار لا معني له وغير قابل للتطبيق بدون الاقرار بالممارسات التاريخية لاستغلال مياه النهر لدول الحوض كافة0

4- ان تضمين الاجراءات التنفيذية للاخطار المسبق في الاتفاقية الاطارية ضرورة قصوي لاجراءات التفاوض والموافقة علي أي مشاريع تقام علي الأنهار المشتركة0

5- أن المشروع الأهم في حوض النيل هو إستقطاب الفواقد المائية الهائلة والتي تزيد عن 150 مليار متر مكعب ويجب الاعداد لهذا المشروع وتسويقة للجهات المانحة وأن يكون هذا المشروع مدخلاً لاقامة محاور تنمية رئيسية في دول المنبع0

6- أن يكون هناك اتفاقاً بين دول الحوض علي تعريف مبدأ التوافق والذي شهد إنقساماً كبيراً في تعريفه ما بين دول المنبع ودولتي المصب في اجتماعات المبادرة0

لقد أدت المشاكل المصاحبة للاتفاقية الاطارية إلي توقف اجتماعات حوض النيل الشرقي، وغابت مصر والسودان عن جميع اجتماعات النيل وأصبحت اجتماعات المجلس الوزاري واللجنة الفنية الاستشارية مظهراً لانقسام دول الحوض مابين دول المنبع ودولتي المصب وتعمل دول

المنبع علي التصديق المنفرد علي الاتفاقية الاطارية لتحويل المبادرة إلي مفوضية لإعادة توزيع الحصص المائية في غياب دولتي المصب، وسيتم نقل جميع أصول المبادرة الي المفوضية المزمع انشاءها بدون مصر والسودان وفي حالة عدم الوصول إلي اتفاق مناسب مع دول المنبع للعودة إلي مائدة التفاوض واصرار هذه الدول علي الاتفاقية الاطارية بشكلها الحالي، فانني أري الانسحاب الكامل من المبادرة وذلك بالتنسيق مع السودان، أو علي الأقل الاعلان رسمياً علي تعليق العضوية وتجميد المشاركة في الأنشطة علي نحو ما سبقتنا إليه السودان لا يعني ذلك عدم تعزيز العلاقات مع دول الحوض أو وقف برامج التعاون الثنائية معه.

ثلاث سيناريوهات مصرية حكومية لمواجهة سد النهضة

التعامل المصرى مع الأزمة يتم من منطلق حقيقتين مهمتين:

الأولى: ان أثيوبيا ماضية فى إنشاء السد.

والثانية: إنه خطر يهدد الأمن القومى المصرى .

ووفق هذا التقدير فإن الخطة تقوم على ثلاثة سيناريوهات عكف على إعدادها عدد من المسئولين رفيعى المستوى.

ويقوم السيناريو الأول على اقتراح بترشيح رئيس الوزراء وفداً من الخبراء فى مجال المياة والسدود لبدء مفاوضات مع الجانب الأثيوبى بهدف وضع تعديلات على تصميمات سد النهضة،ويقترح هذا السيناريو إجراء مفاوضات فى مدى زمنى قصير لا يتعدى أشهر يعرض خلالها الجانب المصرى على نظيره الأثيوبى تقليل كمية تخزين المياه خلف السد من 74 مليار متر مكعب إلى 35 مليار متر مكعب لتقليل الخسائر المصرية، كما سيتم تجهيز بدائل توفر لأثيوبيا ما قد تحققه من مكاسب اقتصادية ولكن بطرق أخرى بعيدة عن بناء هذا السد، مثل تقديم عرض مصرى بانتاج الكهرباء من السدود الأخرى الموجودة فى أثيوبيا ، ويقوم الجانب المصرى بتكثيف التحركات الدبلوماسية للضغط على الدول المانحة لأثيوبيا لبناء السد وهى دول أوروبا الشرقية لوقف منح أثيوبيا باقى الدعم الممثل فى 5 مليارات دولارا حيث حصلت أثيوبيا على مليار فقط من خلال السندات التى اكتتب عليها مواطنوها بالداخل والخارج، مع الوضع فى الحسبان ان صندوق النقد لن يدعم أثيوبيا لأنها قضية خلافية أما فيما يخص إيطاليا، فيضعها هذا السيناريو بعيداً عن دوائر الاتصالات الدبلوماسية، لأنها لم تقدم شيئاً ذا قيمة لأثيوبيا ، لكن هناك شركة خاصة هى التى تقوم بعمليات الانشاء، والوضع نفسه ينطبق على الصين التى تقوم فقط بتوفير أدوات الحفر.

وهذا السيناريو وما يشمله من حزمة حلول وبدائل سوف تقدم لأثيوبيا تم تحديد توقيته الزمنى بما لا يتجاوز الأشهر القليلة القادمة، حتى لا يدخل تنفيذ السد مرحلة متقدمة لا يمكن فيها وقفه أو التقليل من مخاطره حتى لو استدعى الأمر ضخ كهرباء من مصر إلى أثيوبيا .

السيناريو الثانى تقوم فروضه على اللجوء إلى التحكيم الدولى، مثلما تم فى معركة طابا ويرتكز على أن قرارات لجان الخبراء غير ملزمة لمصر أو لأثيوبيا ، إضافة إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أن أثيوبيا لا تعترف باتفاقية 1959 التى تلزمها بعدم التعرض لمياه النيل.

السيناريو الثالث، يرتكز على أن كل الخيارات مفتوحة ومتاحة من أجل الحفاظ على أمن مصر القومى، وذلك بعد استنفاد الطرق والبدائل الأولية فى المفاوضات، ووضع حلول عملية وبدائل محددة ممكن تنفيذها لارضاء الطرفين فى فترة زمنية قصيرة، مع رفض فكرة إعادة تنفيذ عملية الحفار.

خيارات مصر فى أزمة مياه النيل

تعتمد مصر اعتمادًا مطلقًا على مياه نهر النيل، كما تعتمد المياه الجوفية في مصر في معظمها عليه ، ولا شك أن أزمة مصر مع دول المنبع يمكن أن تؤدي إلى مضاعفات تؤثر تأثيرًا فادحًا على حياة

المصريين؛ لذلك فإن هذه الأزمة لا بدَّ أن تلفت مصر إلى عدد من الحقائق التي تولَّدت وتراكمت فى الوعي المصري:

أول هذه الحقائق أن قدرة مصر على التأثير في القارة الأفريقية عمومًا وفي حوض النيل خصوصًا قد تراجعت بقدر ما تجرأت الدول الأخرى على اتخاذ موقف منفرد أيًّا كانت دلالته؛ لكنه يعبِّر عن تحدٍّ للموقف المصري.

ثاني هذه الحقائق أن المفاوض المصري لا يزال يتحدث بنفس اللهجة التي كانت مصر في عصورها السابقة تؤهِّله للحديث بها، ولم يدرك المفاوض المصري هذه الفجوة الكبيرة بين لغة الخطاب وبين المواءمات السياسية والظهير السياسي للمفاوض صحيحٌ أن لغته وخطابه سليم، لكن هذا الخطاب يتمُّ إرساله في موضع مختلف، ولا يمكن الاعتماد طويلًا على انكشاف الخطاب، بعد تراجع الحماية السياسية التي تغلِّفه.

الحقيقة الثالثة هي أن مصر في هذه الأزمة لم تقرأ الخريطة السياسية الجديدة لأفريقيا قراءةً صحيحة، وظنَّت أنها أحد اللاعبين الأساسيين في الساحة الأفريقية، وهو أمل يتجاوز الحقيقة بكثير.

الحقيقة الرابعة، هي أن النيل لم يعدْ جزءًا من مدركات الشعب المصري؛ لكن الأزمة أيقظت الشعب على حقائق، في مقدمتها أن الإدارة الحكومية

للأزمة لم تعدْ سببًا للطمأنينة، فأضيفت أزمة النيل عندهم إلى مساحات أخرى تخلَّت فيها الدولة عن دورها.

أما الحقيقةُ الخامسة فهي أن تهديد مصر بحرمانها من مياه النيل ولو على المدى البعيد ربما يكون عقوبةً من السماء لحالة الأزمة التي يواجهها النيل في مصر، بعد أن دمره التلوثُ الذي يؤدي إلى رفع تكلفة التنقية، كما قامت جيوش من ورد النيل بغزو مجاريه الرئيسية، فضلًا عن الفضلات والمخلفات التي تقذفها يوميًّا آلاف المصانع ومجاري الصرف الصحي والبواخر السياحية؛ لعل في هذه الأزمة ما يدفع إلى حملة شعبية لردّ الاعتبار للنيل الذي يتغنى به الشعراء ويحبه الفنانون.

الحقيقة السادسة، أن هذه الأزمة حصاد علاقات مصر بكل من العدو الصهيوني والولايات المتحدة، وإذا كانت الدولتان تجتهدان في تفاقم هذه الأزمة، فلا أظن أن الحكومة المصرية لديها خيار آخر سوى مراجعة الموقف المصري والسياسة المصرية من واشنطن وتل أبيب.

عند هذه النقطة لابدَّ من البحث في خيارات مصر في مواجهة هذه الأزمة، فهناك فرق بين إدارة الأزمة بغية الوصول إلى تسوية لها وبين القفز فوق هذه الأزمة بخطاب تبسيطي.

من مجمل الحقائق السابقة يمكن أن نبني رؤية مصرية شاملة لتأمين حصة مصر في نهر النيل من محاور أربعة، ولكن كل هذه المحاور تعتمد على بداية شجاعة؛ وهي مراجعة موقف مصر من الولايات المتحدة وتل أبيب على أساس مساهمة الدولتين في تأزيم الموقف، ومع الأخذ في الاعتبار أن موقف مصر سوف يزداد سوءًا إذا بدأ تفكيك السودان، وهو ماتم في يناير 2011م؛ ولذلك فإن الإرادة السياسية لمصر هي نقطة البداية في إعادة الصحوة إلى العقل المصري الذي ظلَّ مغيبًا طوال عقود تكرست فيها هذه الوقائع، وبدأ يفيق فجأةً بسبب هول الكارثة، فإذا كانت مصر لا تدرك أن دورها الإقليمي في العالم العربي وأفريقيا تراجع، وأن سبب هذا التراجع هو غياب الرؤية والإرادة؛ فإن الحديث عن خيارات سوف يبدو في فراغ؛ لأن الذي يملك الاختيار بين البدائل هو الذي يتمتع بالعقل الحاد والإدراك الحقيقي للأزمة وأبعادها وأخطارها والعزيمة الصادقة على مواجهتها.

ودون الدخول في الكثير من التفاصيل فإن مصر في حاجة إلى تطوير موقفها القانوني وخطابها الدبلوماسي في مسألة المياة، ودراسة آثار الأزمة في السودان على تداعيات الأزمة مع دول المنبع، وإعادة النظر في الدبلوماسية المصرية في أفريقيا على أسس جديدة لمعالجة مظاهر الخَلَل في هذه الدبلوماسية التي لا يتسع المقام لتفصيلها، فضلًا عن

التواصل مع الدول المانحة والمؤسسات الدولية حتى تكون قيدًا على حرية الحركة من جانب دول المنبع.

تقرير اللجنة الثلاثية

تم تكوين لجنة باتفاق الدول الثلاث في نوفمبر 2011 م بهدف الإطلاع على وثائق المشروع ودراساته ، تعزيزاً لأواصر التعاون وبناء للثقة بين الدول الثلاث ،وتبييناً للمنافع والآثار المترتبة والتوصية بشأنها،وهذه اللجنة قد تمّ اقتراحها بمبادرة أثيوبية ، وتمّ تكوينها بواسطة مصر والسودان وأثيوبيا وتضُم ستة خبراء من الدول الثلاث بجانب أربعة خبراء عالميين في مجالات هندسة وسلامة السدود، والموارد المائية،والدراسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية .

وإستمر عمل هذه اللجنة لمدة عام عقدت اللجنة خلاله ستة اجتماعات انعقدت في الدول الثلاث ،وقامت بأربع زيارات ميدانية لموقع المشروع وأصدرت تقريرها الختامي بإجماع كافة أعضائها، وقد استوفت اللجنة كافة الأعمال الموكلة إليها وفقا للبرنامج المعتمد من جانب الدول الثلاث، وقد تصادف خلال فترة انعقاد اللجنة الاحتفال باكتمال عملية تحويل مجرى النهر في منطقة السد وفى ختام أعمال اللجنة أكدت على المنافع المشتركة وعدم الإضرار بأيٍ من الدول الثلاث، وإستمرار

التشاور بين الحكومات الثلاث لمتابعة تنفيذ توصيات اللجنة وأن تحويل مجرى النهر الأزرق لا تأثير له على كمية المياه المنسابة إلى مجرى نهر النيل وأن هذا إجراء روتينى .

والتقرير أظهر مخاوف خطيرة من الطبيعة الصخرية والجيولوجية فى منطقة بناء سد النهضة وتأثيرها على انهيار السد وآثاره الوخيمة على السودان ثم مدن الصعيد بالكامل حتى الدلتا فى حالة انهيار السد الأثيوبى، والدراسات أكدت وجود شك كبير فى الدراسات الجيولوجية الخاصة بأساسيات السد وأثبتت تخاذل أثيوبيا عن الأخذ في الاعتبار عمل دراسات تفصيلية للتأكد من عدم إضرارها بمصر والسودان حسب ما ينص عليه القانون الدولى كما أثبت التقرير للعالم كله أن أثيوبيا لا تتعاون وأهدرت سنة ونصف من الاجتماعات ولم تنته إلى تقديم دراسات تفصيلية لكى يستخلص العلماء آثار هذا السد على مصر والسودان ومصر أضاعت عاماً ونصف في هذه الاجتماعات والوصول الى هذه المرحلة بالرغم من وجود دراسات مصرية منذ 2010 تؤكد الآثار الوخيمة وأضرار السدود الأثيوبية،وكان المفترض استخدام هذه الدراسات والتحرك على المستوى الإقليمى والدولى من أول يوم تم وضع حجر الأساس للسد دون إخطار مصر والسودان لكى نوضح وجهة النظر المصرية وحيثياتها سواء بالتعدى على القانون الدولى أو التأثير

الضار على مصر، لوقف أى تعاطف أو تمويل دولى لأثيوبيا لكننا لم نتحرك جيداً خلال الفترة الماضية، وأثيوبيا استغلت هذا الأمر جيداً بأن جيشت شعبها بالكامل حول هدف مشروع السد ، ونشرت اكتتاباً شعبياً للسد على مستوى العالم كله، وأعلنت أهداف السد لدعم التنمية الأثيوبية وحصلت على بعض التعاطف الدولى، وقد استشعرت هذا فى وسائل الإعلام الدولية التى رددت أن من حق أثيوبيا إقامة المشروع لأنها دولة تعانى من آثار سلبية لعدم التنمية.

<u>اللجوء للحل العسكرى</u>

لوحت مصر بامكانية اللجوء إلى الخيار العسكري إذا اقتضى الأمر لمواجهة المخاطر التي قد تشكل ضرراً على أمنها المائي في حالة استمرار أثيوبيا في بناء سد النهضة على النيل الأزرق دون إجراء دراسات كافية.

وأعلن مستشار الرئيس المصري أن كل الخيارات مفتوحة في التعامل مع قضية سد النهضة الذي تعتزم أثيوبيا تشييده وقال جميع الخيارات مفتوحة أمام مصر في التعامل مع قضية السد الأثيوبي، ولابد لمصر أن تضمن مصالحها المائية وتدافع عنها وأنه من حق مصر أن تدافع عن مصالحها ومن حق الشعوب الأخرى أن تبحث عن مصالحها0

الحل الدبلوماسى

كثيرون من الخبراء والمحللين يجمعون على الحل الدبلوماسى ويرفضون الحل العسكرى حيث أجمع العديد من المسؤولين والخبراء العسكريين في مصر على أن فكرة توجيه ضربة عسكرية إلى سد النهضة،الذي تقوم الحكومة الأثيوبية بتشييده على مجرى النيل الأزرق، تُعد أمراً مستحيلاً، رغم تأكيدهم على أن هذا السد سيؤدي إلى الإضرار بحصة مصر من مياه النيل واعتبر البعض ،أن الوضع حالياً يختلف عما كان عليه في سبعينيات القرن الماضي، عندما وجه الرئيس المصري الراحل، أنور السادات،تحذيراً شديد اللهجة إلى الجانب الأثيوبي بأن إقامة أي مشروعات على مجرى النيل، تلحق ضرراً بالمصالح المصرية ستواجه بكل قوة وحسم فالمجتمع الدولي أصبح ينظر إلى العلاقات بين الدول من منطلق المصالح المشتركة، وليس فرض الأمر الواقع، وبالتالي فإن إقدام أثيوبيا على بناء هذا السد لاستغلال مواردها المائية يحظى بتأييد دولي، إلا أنه يجب في الوقت نفسه ضمان عدم المساس بحصتي مصر والسودان من المياه.

وقال الوزير المصري السابق أنه لا بديل الآن إلا عن طريق المفاوضات،وعلى الخارجية المصرية التحرك بشكل عاجل وعلى مختلف المستويات، لشرح تأثير هذا السد على مصر،التي تعاني نقصاً حاداً في

الموارد المائية، قلصت نصيب الفرد من حوالي 2000 متر مكعب عام1988،إلى أقل من 550 متر مكعب في العام الجاري.

والخبير الأمني والاستراتيجي، اللواء أحمد عبد الحليم، يرى أن الحل الدبلوماسي هو الأمثل في التعامل مع قضية سد النهضة، مستبعداً قيام مصر بأي عمل عسكري، وأن ضرب السد لن يؤدي إلى النتائج المرجوة منه، ولن يفيد بشكل كبير واعتبر نائب رئيس أركان حرب القوات المسلحة الأسبق،أن توجيه ضربة عسكرية إلى سد النهضة، يُعتبر تحدياً للعالم أجمع، وأن مثل هذا العمل العسكري سيؤدي إلى دخول مصر في مواجهة مع كل الدول التي لها رعايا يعملون في السد، ومنها الصين وإسرائيل فمصر ليست في وضع يسمح لها الآن بمواجهة كل هذه الدول، حيثً أن الولايات المتحدة هي من قامت بالتخطيط لهذا السد، وتقوم إسرائيل بتقديم الدعم الفني لعملية الإنشاء.

<u>خطة واضحة للتعامل مع ملف نهر النيل</u>

تم تكثيف الزيارات الميدانية المفاجئة على المنشآت الصناعية التي تصرف على نهر النيل بالتعاون مع وزارة الرى، والهدف الرئيسي من هذه الزيارات هو التعرف على المشكلة وحلها وليس بهدف الضبطية القضائية وسيتم وضع أولويات للتفتيش .

وبشأن التعامل مع ملف نهر النيل فى الفترة القادمة سيتم دمج البعد البيئي في كافة الوزارات، والدليل أنه لأول مرة وجد تعاون جاد مع وزارة الري بشأن ملف نهر النيل ، رغم أنه في العهد الماضي كانت وزارة الري لا تسمح بالمساس بنهر النيل .

يوم أسود آخر من أيام مصر حيث بدأت أثيوبيا تحويل مجرى نهر النيل الأزرق لاستكمال العمل في بناء سد النهضة الذي يأتي منه معظم حصتنا من المياه، وبدأت الصرخات تتجدد من انخفاض حصة مصر من المياه التي لا تكفيها الآن أصلاً، وانخفاض في الكهرباء من محطة السد العالي سيضاف إلى عجز متزايد فيها بسبب أزمة السولار والغاز، وبدء تعرض مساحات من الأراضي في عدد من المحافظات للعطش لنقص مياه الري،وعودة الكهرباء للانقطاع في أكثر من مكان بعد تحسن نسبي، وإعلان مصنع الأسمنت في قنا عن توقف العمل لعدم وجود سولار0

<u>المنهج المطلوب للتعامل مع الأزمة</u>

وبعد أن تأكد لنا خطورة التسرع باستخدام الخيار العسكري للحيلولة دون تشييد سد النهضة، فإن الخيار الدوبلوماسي هو الأجدى في هذه المرحلة، ومن هنا فلابد من العمل على إظهار حسن النية من جميع الأطراف، والبعد عن التلويح بالخيارات العسكرية، والتفاوض بشكل منطقى مع السلطات الأثيوبية ودول حوض النيل، ومن الأهمية استثمار

هذه الفرصة لتوقيع اتفاقية جديدة مع أثيوبيا – تحت إشراف الأمم المتحدة تنبني على قواعد الحقوق التاريخية التي تؤكد حق مصر والسودان في كل قطرة مياه تصل لكل منهما من المياه الأثيوبية نظرًا لترتب حياة البشر والثروة الحيوانية والنباتية عليها وحق الارتفاق للمياه التي حصلت عليها- لضمان حصتي مصر والسودان من المياه كشرط للموافقة على بناء السد، -كما أشار الخبير الاقتصادي أحمد السيد النجار- على أن تقر فيها أثيوبيا صراحة بحصتي مصر والسودان من مياه النيل، مقابل الموافقة على إنشاء السد، وتنظيم عملية ملء الخزان بصورة تقلل الأضرار على مصر والسودان خلال فترة الملء التي ينبغي أن تكون 15 سنة على الأقل وتشارك مصر والسودان في الإشراف على ملء الخزان، كما أنه في السنوات التي ينخفض فيها إيراد النيل عن المتوسط (84 مليار متر مكعب عند أسوان) تتوقف عملية ملء الخزان بصورة مؤقتة والذكاء السياسي يحب يسعى في هذا الاتجاه ويستثمر تصريحات المسؤولين الإثيوبيين التي تؤكد أن حصة مصر من المياه لن تنقص، لتوقيع الاتقافية الجديدة ومن ثم تستريح جميع الأطراف وإن كان البعض يرى أن هذه التصريحات من قبيل المراوغات السياسية وأنها مجرد تهرب ومحاولة استدراج لإضاعة الوقت لحين الإعلان عن إتمام بناء السد وإلا فهناك البدائل –كما قال اللواء ممدوح قطب- كأن تتواصل مصر مع المؤسسات المانحة،وتصعد الموضوع دوليًّا للضغط على

أثيوبيا ، ومن ذلك أيضا اللجوء إلى التحكيم الدولي الذي سيكون في صالح مصر، وحينها سترفض أي مؤسسة مانحة توفير المال اللازم لهذا السد، كما يمكن لمصر أن تطلب رسميًّا من البنك الدولي وقف تمويل بناء السد.

ففي الوقت الذي نؤكد فيه علي حق أثيوبيا في إنتاج الطاقة، فإننا في الوقت نفسه نؤكد على أن مصر لن تقبل أن ينقص أحد من حصتها المائية قطرة واحدة لذلك يجب أن يتوحد المصريين لمواجهة هذا الخطر، وأعتقد أن الفرصة الآن سانحة للرئيس مرسي للم شمل المصريين بجميع أطيافهم وفئاتهم وأحزابهم السياسية للتعامل بكامل الحرص فى هذه القضية حفاظا على المصلحة العليا للبلاد مع ضرورة المعالجات السياسية بالتعاون مع الكنيسة والمبادرات الشعبية، بالإضافة لدور رجال الأعمال والشركات الكبرى لترتيب الأوضاع من جديد بين مصر ودول حوض النيل،والعمل على إقناع الجانب الأثيوبي بأهمية السدود الصغيرة ودورها في حل مشكلة توليد الكهرباء.

قال اللواء أحمد عبد الحليم الخبير الأمني والاستراتيجي، إن الحل الدبلوماسي هو الأمثل الآن في التعامل مع قضية سد النهضة التي تعمل أثيوبيا على إنشائه على النيل الأزرق، وأن ضرب السد لن يؤدي إلى النتائج المرجوة منه، ولن يفيد بشكل كبير وأن الحل الآخر هو التوجه

القانوني إلى محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة للحفاظ على الحق التاريخي لمصر في مياه النيل.

obeikandl.com